ما ليس المركب

قوله ما عدا المركب بقرينة ما قدمه من التقسيم ولان المركب هو المقابل
للقضية فيخرج عنه المفرد ويشمل المركب الناقص والتام الانشائي والخبري
وقوله احتمل الصدق الخ يخرج المركب الناقص التقييدي كالحيوان الناطق
او الاضافي كغلام زيد ويخرج ايضا الانشاءات فان هذه الامور لا تحتمل
الصدق والكذب لذاتها وقوله تحتمله لامر خارج عنها نحو اسقني الماء فانه
لا يحتمل من حيث مفهوم الطلب صدقا ولا كذبا لكنه يستلزم عند العرف
نسبة خبرية محتملة للصدق والكذب ومعنى انه عطشان وكذا
النسبة التقييدية نحو زيد العالم فانه من حيث هو هو لا يحتمل لكن يشعر الى
الصدق والكذب لكنها فيها اشارة الى نسبة خبرية تقبلهما لانه
اشتهار انه لا يوصف الشيء الا بما هو ثابت له وكذا الافعال الاضافية اذ
لا يضاف الشيء الا لما هو كما يريد فهذا ان اعتبار تحتمل النسبة الانشائية
والناقصة الصدق والكذب وهذا الخارج عن مفهومهما ولذا لا يرد
في التعريف قوله لذاته ويشمل التعريف المركب تحقيقا كقام زيد
وتقديرا نحو النوع فان ضميره المستتر حكم المذكور وقد تقرر ان القضية
كلها كالواقعة بعد نعم وبلى ويشمل التعريف ايضا الخبر الذي قطع
بصدقه لخارج عن حقيقته بالنظر الى المخبر كاخبار الله واخبار رسله
عليهم الصلاة والسلام لا يحتمل الكذب عليهم او بالنظر الى خصوص
المادة نحو الواحد نصف الاثنين وكذا ما قطع بكذبه لخارج عن حقيقته
لخصوص المادة نحو الواحد ربع الاثنين وكخبر مسيلمة الكذاب انه نبي
والله جاعل ان له بانه مقطوع بكذبه لخصوص المادة لقيام البرهان
القاطع على كذبه لا لذات الخبر ولا لخصوص المخبر كما قيل اذ لو
اخبر مسيلمة بقيام زيد لم يقطع بكذبه وهذه الاقسام كلها تحتمل
الصدق والكذب بالنظر الى مجرد ذات الخبر او حقيقته وهي اثبات

شيء لشيء ولذا لا يشمله التعريف فقوله ما احتمل الصدق فيتناول
ونفيه عنه فلا يشمل القضية العقلية وقوله الصدق فيه حذف الواو
ومعطوفها اي الصدق والكذب بدليل قوله احتمل على حد تقيكم الحر اي
والبرد اذ الاحتمال لا يستعمل الا في التردد بين شيئين وجملة صدق في موضع
رفع خبر المبتدا وافاد به ان المحتمل للامرين يسمى قضية باعتبار ما
تضمنه من القضاء اي الحكم ويسمى خبرا باعتبار ما فيه من الاخبار
بمضمنه وكذا يسمى تصديقا باشرف احتماليه اولا لان الخبر انما وضع
ليدل على الصدق واحتمال الكذب امر عقلي لا اشعار للفظ به فقيل صدق
الصدق مطابقة الخبر للواقع وفاقا لاهل السنة لا للاعتقاد وفاقا لا
للاعتقاد مع الواقع خلافا لغيرهم والكذب خلافه والمراد بالخبر في
تعريفهما معناه اللغوي والمراد بالخبر الذي عرف بهما في التعريف
معناه الاصطلاحي فلا دور واختلف في مدلول الخبر فقيل حصول
النسبة في نفس الامر وقيل هو الحكم بالثبوت والانتفاء والتحقيق انه
المعنى المحصول الاول وعلى السبكي الثاني وعلى الاول فهو حكاية نسبة
في نفس الامر فصدقه مطابقة الحكاية للمحكي وكذبه عدمها وعلى الثاني
فمعنى الصدق فيه مطابقة متعلقه للواقع في نفس الامر والكذب عدمها
قوله ثم القضايا عندهم قسمان شرطية حملية يعني ان القضية
تنقسم قسمة اولية الى قسمين شرطية وحملية لانها ان تركبت من
مفردين او ما في قوتهما فحملية وان كانت مركبة من قضيتين لفظا او تاويلا
فهي شرطية فدخل في الحملية القضايا التي تركب من مفرد وجملة نحو
زيد عالم او زيد ليس بعالم وما محمولها جملة في تأويل مفرد نحو زيد
قام ابوه لانه في قوة زيد قائم الاب ولا شك ان قائم الاب مفرد فالمراد
المراد بالمفرد هنا ما ليس بقضية بقرينة المقابلة بالمركب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)